

Kingdom of Saudi Arabia

King Saud University

Riyadh, 11451 P.O. Box 2454

NO. : الرقم

١٢٣

٠٨٢
م
شرح آداب البحث ، كلاهما لطاشكبري زاده ، أحمد بن مصطفى - ١٢٩٨ هـ . بخط إبراهيم المالكي الحنفي سنة ١٢٨٤ هـ .

١٢ ق ١٧ س ١٢×١٧ سم
نسخة حسنة ، ضمن مجموع (ق ١-١٢) ، خطها نسخ معتاد ، طبع بالآستانه بدرن تاريخ .

١٢٢٢ : ٢ معجم المطبوعات
١- المنطق أ- المؤلف بد الناسخ ج - تاريخ
النسخ د- شرح آداب المولى أبي الخير ه - شرح
طاشكبري زاده على رسالته في آداب البحث .

٠٨٢
م
شرح الرسالة العضدية في الآداب للعقد ، تأليف منلاحنفي ، شمس الدين محمد الحنفي التبريزي - ٩٠٠ هـ . بخط إبراهيم المالكي الحنفي سنة ١٢٨٤ هـ .

١٢ ق ١٧ س ١٢×١٧ سم
نسخة حسنة ، ضمن مجموع (ق ١٣-١٤) ، خطها نسخ معتاد .

الأزهرية ٤٧٠:٣ الظاهرية (الفلسفة والمنطق) : ٢٠٠
١- المنطق أ- المؤلف بد الناسخ ج - تاريخ
النسخ د- شرح منلاحنفي على آداب البحث للعقد .

٠٨٢
م
رسالة الاستعارات ، تأليف السمرقندي ، أبي القاسم بن أبي بكر - بعد ٨٨٨ هـ . بخط إبراهيم المالكي الحنفي سنة ١٢٨٤ هـ .

٦ ق ١٧ س ١٢×١٧ سم
نسخة حسنة ، ضمن مجموع (ق ٢٥-٣٠) ، خطها نسخ معتاد ، طبع سنة ١٩٠٥ م كما في معجم المطبوعات .

٢٨٥ :
١- علم البيان ، البلاغة العربية أ- المؤلف
ج - تاريخ النسخ د- الرسالة
ه - الرسالة الترشيحية .

بسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله الذي لا مانع لمطايبه ولا معارض
 لقضائيه ولا مناقض لانتهايه والصلوة
 على سيدنا محمد وسيدنا محمد
 بعد فقد كنت كنت عدة من
 السطور مع قلة البضاعة وكثرة
 المستور في علم المناظرة والاداب
 وقد قصدت الآن شرحها بعون الله
 الملك الوهاب الحمد لله يا محيى
 كل سائل اثر صبغة المصارع على يدك
 على الاسماء التي روي واثرها الحكاية
 عن نفسه ليكن مرثيا على صفة
 وذكر محمود بطريق خطاب ليكون حده

وعلمه وصحته ادلة اوليائه

في مقام الاحسان المفسر بان تقبل الله
 كأنك تراه وعقبه بكلمة اللهم اظهرها
 بحال الضراعة في ادائن الحمد اذ البند
 في حقه تعالى لا يحمل الا على الدعاء
 والتضرع وارادته بقوله يا محيى كل
 سائل كما لا تلك الضراعة واشارة الى
 الموجود في قوله تعالى ادعوني استجب
 لكم وسلك في ذكر النبي م الى طريق
المذكورة وقال واصلى على نبيك المبعوث
 باقوى الدلائل المراد باقوى الدلائل
 القرآن العظيم لانه اظهر المعجزات وذلك
 لأن اعجاز لفظه دليل للسلفا ويطون
 نحواه دليل لارباب كفايت مع انه
 معجزة باقية على وجه كل زمان وعلى
 الدهر واصحابه المتوسلين باعظم الوسائل
 والمراد به نبينا محمد عليه السلام لان
 دينه اكل الاديان وشرعه افضل

الشرايع الذي شرفه الله بالبراة في النسخ
 والتبديل وله الشفاعة الكبرى يوم
 القيمة والوسيلة والمقام المحمود في
 الجنة الى غير ذلك من المضائل فاي
 وسيلة اعظم من شأنه كذلك ما جرى
 البحث بين المجيب والسائل هو ما خوز
 من سألته عن الشيء وهو الجاري في
 المباحث والمجيب مع ما خوز من
 جواب السؤال في يكون هذا براعة
 الاستهلال مركبا واما ما سبق من الفقرة
 الاولى من لفظ السائل فهو ما خوز
 من سألته الشيء وهو بمعنى سائل الموقوف
 فالمجيب مع ما خوز من اجابة السؤال
 في يمكن ان يعتبر براعة الاستهلال
 بطريق التورية ولا يخفى ما في لفظ
 الدلائل والبحث من براعة الاستهلال
 وفي لفظ الوسائل والسائل من

التجسس

التجسس وبعد هذه رسالة مختصرا
 في علم الاداب والادب فيها للمهتد
 كما رجي لتعينها في هذا الفن لاداب
 البحث مجتنباً عن طريق الاحلال
 والاطنبان لان كلامهما محل للبلادة
 كما بين في موضعه وقد قيل كل طريق
 قصيد الامور ^{مفهوم} وخير الامور
 اوسطها والله اسأل ان ينفع بها
 الطلاب وتقديم المفعول للتخصيص
 والاهتمام وما توفيقه في الادب الله
 عليه توكلت واليه المآب ارجو
 المرجع والمصير واعلم فيه تنبيه
 على ان ما بعده مما ينبغي ان يعتنى
 بشأنه ويهتم له في المناقشة في
 اللغة ما خوز من النظم او من
 النظر بمعنى الابصار والانتظار
 وفي الاصطلاح هي النظر بالبصيرة

امضاة مع

من مع



من كائنين في النسبة بين الشئين
 اظهر للصواب والمراد بالنظر توضح
 النفس كالمعقولات والبصيرة
 للقلب بمنزلة البصر للعين وانما قيد
 النظر بها لافراج النظر قبل تحرر الهم
 لان النظر هناك لا يكون مناظرة
 والمراد من كائنين الممثل والسائل
 لا اختصاصا بهما في عرف ههنا
 الصناعة فلا يكون في لغة المتعارفين
 في النسبة من غير تكلم ونظر المعام
 والمتعام في احد طرفي الحكم مناظرة
 اذ لا يطابق عليها الممثل والسائل
 والمراد بالنسبة النسبة ككمية
 المتناولة للكمية واللايقضية والافضا
 والمراد بالشئان الموضوع والمحمول
 والمقدم والاتباع ويكثر بذلك
 عن النظر في نفس النسبة

كقوله

من حيث انها اعتبارية او ثابته في
 نفس الامر والاما اختصاص النظر بهذه
 الصورة واراد باظهار الصواب الاش
 الى غرض المناظرة ويكثر به عن كمال
 لان الغرض منه حفظ اي وضع كان
 وهدم اي وضع كان ثم ان قصد
 اظهار اعم من قصد اظهار الصواب
 في يده مع ان ارادة غلط الخصم
 وقصد اظهاره في يد الخصم ولا يخرج
 شئ من المقصدين المذكورين من
 كونه غرضا للمناظرة الا ان السلف
 كانوا يقصدون ظهور الصواب
 على يد الخصم دفعا لحظ النفس
 ونقض هذا التعريف بعدم صدق
 على المانع منعاً مجرداً اذ ليس له
 نظر في النسبة ويكفي عند ان
 المنع منقوض لا يثبت النسبة



فيكون من قبيل النظر فيها وكل من
 ايمان وظائف اعتدتها العلماء
 والمناظرة وادب استجها بعض السلف
 وهو الامام الرازي اما وظيفة السائل
 فتكون وانما قدمها وان كان وظيفة
 المعلل اقدم في الوجود لان المناظرة
 لا تحقق الا بانضمام وظيفة السائل
 اليها احدها المناقضة وتسمى النقض
 التفصيلي وثانيها النقض وقد يقيد
 بالاجمالي وثالثها المعارضة وهي تنقسم
 الى المعارضة بالقلب والمعارضة بالمثل
 والمعارضة بالغير ويجيء تفصيلها
 ولانه اي السائل اما ان يمتنع مقدمة
 الدليل وانما قدم المنع في الذكر لتعلقه
 بجزء الدليل والجزء مقدم على الكل طبعا
 او يمنع الدليل نفسه او يمنع المدلول
 وانما قدم منع الدليل لانه اصل بالنسبة

الى

الى المدلول والاصل مقدم على الفرع
 طبعا فان كان الاول وهو منع مقدمة
 الدليل فان منع مقدمة الدليل مجزا
 عن التاها او منع مقدمة الدليل
 مقرونا بالسند الذي هو التاها
 للمنع بان يقول لانه هذا لم يجوز ان
 يكون كذلك او يقول لانه ذلك
 وانما يلزم من ذلك ان لو كان
 كذا او يقول لانه كيف وكال كذا فهو
 المناقضة ومنها اي من المناقضة
 نوع مندرج تحتها يسمى في قانون
 التوجيه بالمثل وهو اي اكل عند
 المناظر تقيدين موضوع الغلط وهو
 كسائر انواع المناقضة واراد على
 مقدمة من مقدمات الدليل وانما
 الفرق بينها وهو ان اكل انما يرد
 على مقدمة بيينة على الغلط بسبب

ينصح

استباه شيء باخر ولا شرط ذلك في
سائر انواعها بل يكفي فيها بالمنع لطلب
الدليل واما منعه اي منع السائل
مقدمة الدليل بالدليل اي اقامة
الدليل على خلافها فهو عصب غير
مسموع عند المحققين من اهل
النظر خلافا للمفسرين عند هؤلاء
ركن الدين العميدي وانما لم يسعوه
لا ستازامه اجنب في البحث لا نقلا
وظيفة المتخاصمين نعم قد يتوجه
ذلك اي منع السائل المقدمة بالدليل
بعد اقامة الدليل اي بعد اقامة
المعلل الدليل على تلك المقدمة
التي منها السائل لان دليل السائل
ح يكون معارضا لدليل المعلل ولهذا
ورد على قانون التوحيد وهذا
هو الذي بحث يجوزين للعصب على

البعض منهم وهو
٤

يجوزهم

يجوزهم الا انه غير الصحيح لا اطلاقا
ثانيا لا يصح امكان اصطلاحه اولا
وان كان الثاني وهو منع نفس
الدليل فان منع بالشاهد فهو النقص
وسمي جماليا لانه راجع الى منع
الشيء من مقدمات الدليل على
الاحمال وذلك الشاهد على نوعين
احدهما تخلف الحكم عنه لان المدلول
لازم للدليل وتخلف اللازم عن
المازوم لا يمكن فلا يكون تخلف
المدلول عن الدليل الا لفساد فيه
وثانيهما استلزام الدليل المحال وذلك
لان الامور المتحققة في الواقع لا
تستلزم المحال فاستلزام الدليل
المحال لا يكون الا لعدم صحة في
الواقع واعلم ان النقص قد يكون
باجزاء الدليل في صورة التخلف بعينه

بلا تغيير وقد يكون بأجره ما يخص
 الدليل وزيدته في الصورة المذكورة
 بتغيير ولا يخرج به التفسير المذكور
 عن كونه نقضا وقد ينقض ترك
 بعض الصفات ويسمى نقضا
 مكسورا واما منعه بلا شاهد
 من الشاهدين المذكورين فهو
 مكابرة غير مسموعة اتفاقا
 بين ارباب النظر وذلك لان
 المنع على شيء غير مدلل يكون لطلب
 الدليل فيسمع لان استقلال غير
 المعلوم جاز عرفا واما منعه بنفس
 الدليل وهو استقلال الثابت في
 نفس الامر فيكون راجعا الى جهل
 السائل ولا يلزم من عدم علمه
 بالشيء عدمه في الواقع وان كان
 الثالث وهو منع المدلول فان منع

السائل

السائل المدلول بالدليل فهو المعارضة
 واما منعه بلا دليل فهو مكابرة غير
 مسموعة ايضا اي كمنع نفسه
 الدليل بلا شاهد اتفاقا من ارباب
 النظر لما قدرناه اتفاقا واعلم ان
 المعارضة مقابلة الدليل بدليل اخر
 مما منع الاول في ثبوت مقتضاه وهي
 تجري في الحكم بان يقيم دليل على
 نفي الحكم المطالب وفي علة بان
 يقيم دليل على نفي شيء من المقدمات
 بعد اثبات المعلن تلك المقدمة بالدليل
 والاول يسمى معارضة في الحكم والثاني
 معارضة في المقدمة وتكون في النسبة
 الى تمام الدليل مناقضة والمعارضة
 في الحكم اما ان يكون بدليل المعلن
 بعينه وهو معارضة بالقلب ومعارضة
 فيها معنى النقض اما المعارضة فمن

حيث اثبات نقيض الحكم واما النقيض
فمن حيث ابطال دليل المعلن او الدليل
الصحيح لا يقوم على النقيضات
واما ان يكون بدليل اخر وهو المعارضة
الكالصة فان كان صورته كصورته
يسمى معارضة بالمثل والمعارضة
بالغير واما وظيفة المعلن في كل من
الامور المذكورة اعني المناقضة
والنقض الاحكامي والمعارضة كما
عند المناقضة فاثبات المقدمة
الممنوعة بالدليل ان كانت كسبية
او بالسببية عليها ان كانت ضرورية
وعلى الاول اما ان يسلم السائل كنه
المنع فيقطع البحث او يمنع في باقي فيه
الثلاثة الاقسام المذكورة في وظيفة
السائل وهذا الحال ينتهي الى عجز
المعلن او قبول السائل او ابطال

نت صح

المعلن

قولوه على الاول وهو ما اذا
اثبت المعلن للمقدمة المنوعة
بالدليل انها

المعلن سنده اي سند المنع ان كان
السند مساويا له اي لازما للمنع
بان يلزم من ثبوته وانتقائه ثبوت
المنع وانتقائه اذ منعه اي منع السند
المساوي مجردا عن الدليل البطل
عنه مفيد وذلك لان السند ما
يلزمه من جواز ضرور المنع فلا
يجوز ان يكون اعم اذ لا يلزم من ثبوت
الاعم ثبوت الاخص بل السند
اما اخص واما ولا يفيد منهما
اصلا لان غرض المنع طلب الدليل
على المقدمة المنوعة ولا يندفع
تلك المطالبة بمنع السند الذي
هو الشاهد وكذا لا يندفع
المنع بابطال السند الاخص اذ لا
يلزم من انتقائه المازوم الاخص
انتقائه اللازم الاعم فلا يفسر الكلام

في السند الا بابطال السند المساوي
لا يلزم من انتفاء اللازم المساوي
انتفاء الملزوم المساوي او بالعكس
او اثبات المعلن مدعاه بدليل اخر ان
قد ر عليه والاي يلزم الا فحاشا واما
وظيفة المعلن عند التقضي الاجمالي
فتفي شأهده وقد عرفت انه اما
ان يخلف بحكم عن دليل او باستدلال
الحال فيندفع بالمنع لان المناقض
لما كان مستدلا على بطلان الدليل
توجه عليه المنع اما ان يمنع جريا
الدليل في صورة التخلف او يمنع
المعدات التي استدلت بها في صورة
استلزامه المحم ووجهه الى منع
لزومها ومنع استحلالها او اثبات
المعلن مدعاه بدليل اخر اذا لم يكن
ما ذكره من المنع واما وظيفة المعلن

عند

عند المعارضة فالتقضي اي تعرض
المعلن الدليل المعارض بما هو وظيفة
السائل ان يصير المعلن ح اي حين
المعارضة كالمسائل في صحة اجراء
وظائفه وبالعكس اي يصير السائل
كالمعلن في التزام وظائفه ثم ان من
يكون يصدر التعليل قد لا يكون
مدعيا بل يكون ناقل عن الغير
فلا يتوجه عليه اي على الناقل
المنع اي منع المنقول بل يطلب منه
اي من الناقل تصحيح النقل فقط
فيحضر الناقل الكتاب المنقول عنه
لانه لم يدع الا صدور هذا المنقول
عن قائله لا صحة المنقول وذلك
لان مدار المنع هو دعوى بثبوت
الحكم فيتسفي بانتفاءها الا يرى ان
المنع لا يتوجه على كدود لعدم

الحكم فيه اما اذا حكم بالجد على المحدود
فيمكن توجه النفع عليه مثلا لا يصح
لانتم ان الانسان حيوان ناطق فان
ذلك يحري بحري ان يقال للكاتب
لا نسلم كتابك نعم يصح ان يقال
لانتم ان هذا احد للانسان والحيوان
جنس له والناطق فضل له الى غير
ذلك فان هذه الدعوى صادرة
عنه ضمنا وقابلة بالمنع هذا الذي
ذكرناه من وخائف السائل والمعلل
طريق المناظرة الجارية بينهما واما
ما لها اي ما يؤول اليه المناظرة فهو
انه اي الضمير الشأن لا يخلو اليك
عن امرين اما ان يعني المعلل عن
اقامة الدليل على مدعاه ويسكت
عن المناظرة فذلك المعنى والسكت
هو الاتمام في اصطلاحهم ويعبر

السائل

السائل عن التعرض له اي للمعلل بشي
ما ذكرناه في وظائفه بان ينتهي الى
دليل المعلل الى مقدمة ضرورية
القبول بان يكون انكارها حرجا
عن طور العقل او ينتهي دليل الى
مقدمة مسلمة عند السائل فتكون
مضطرة الى القبول وذلك العجز هو
الالزام على اصطلاحهم في اي تقدير
عدم خلو اليك عن الامر من المذكورين
ينتهي المناظرة اذا الاحتمال الثالث
مردود اذ لا قدرة لهما اي للمعلل
والسائل على اقامة وظائفها لا الى
نهاية لعدم وقفا الطاقة المشبهة
على ذلك واما اداب المناظرة فهي
تسعة اداب احدها انه ينبغي
للمناظر ان يحترز عن الايجاز والاختصاص
في الكلام لئلا يكون محلا باللفهم

وثانيها انه ينبغي ان يحترز عن استعمال
 الالفاظ القريبة في البحث لئلا
 يؤدي الى اللال و ثانيا لها ينبغي ان
 يحترز عن عسر الفهم الى عدم الفهم
 ورابعها انه ينبغي ان يحترز عن
 استعمال اللفظ المجمل في البحث بل
 تغييره على المعنى المقصود والا
 يلزم التردد في فهم المعنى المراد ولا
 يأس باستفسار كضم معنى اللفظ
 المجمل وبعض من المناظرين عدوا
 ذلك الاستفسار سؤالا لكنه يكون
 السؤال بالمعنى اللغوي لا بالمعنى
 الاصطلاحي وهذا انما يجوز اذا
 كان اللفظ غرابا او اجمالا ليسين
 معناه / ما بالنقل عن اهل اللغة
 او بالنقل عن عرف اهل العالم
 او الخاص ولا يجوز فيها عده لكونه

نقطة

سنة ثقتا

تغاه موقوف الغرض المناظرة الذي
 هو اظهر بالصواب ولذلك قيل ما
 يوجد فيه الاستنباط حسن فيه
 الاستنباط وخامسها انه ينبغي ان
 يحترز عن الدخول في كلام الخصم قبل
 الفهم اي قبل فهم مراده لئلا يلزم الضلال
 في البحث ولا بأس بالاعادة اذا اقر
 الفهم الى الاعادة مرتين اذا الكلام
 قبل الفهم اقبل من مطالبة الاعادة
 وسادسها انه ينبغي ان يحترز عن
 التقرض بقرض المناظرة لما لا دخل له
 في المقابلة لئلا يلبس الكلام ويحصل
 البغيد عن الكلام وهو اظهر بالصواب
 في مجلس واحد وسابعها انه ينبغي
 ان يحترز عن الضحك ورفع الصوت
 في اثبات المناظرة وامثالها من اظهار
 البطش وتحريك اليد وما يدور

اي صم
 في المقام

على السهولة لان هولي من اوصاف
الجهل ليس من ذلك جهلهم قال
بعض الفقهاء ما في اذا الزمت حجة
قابلي بالضحك والتمهة وان
كان ضحك المرء من افقه فالدب
في الصواب ما افقه ويروي بالتبسم
بدل الضحك وافهمه بدل افقه
وثانها انه ينبغي ان يكثر المناظرة
عن المناظرة من اهل المهابة والا
حذر لئلا يبل ذهنه بجلال قدر
الخصم فتسقط حدة ذهنه ودقة
فكره وتنفوت غرض المناظرة وتأخرها
انه ينبغي ان لا يكثر المناظر للخصم
حقرا لان استعمار الخصم ربما
يؤدي الى صدور الكلام الضعيف
عن المناظر فيكون سببا لقلية الخصم
الضعيف عليه وهذا اشنع وجوه

وهذا

الا لزام الذي ذكرناه من وظائف
المتخاصمين واداب المناظرة غاية ما
يراد في هذا الباب اي باب اداب
البحث او لا مزيد عليها في تقرير القواعد
الاصول ومن الله التوفيق لاظهار
الحق والهام للصواب في كل باب
ولحمد الله تعالى على التمام
وعلى رسوله واله
افضل الصلاة
واتم السلام
عم

شرح الرسالة العظمى في
الاداب للعلامة حنفي
افندي رحمه الله
تسلي

بسم الله الرحمن الرحيم
ذلك الحمد جعل الله مخاطبا يتبينها على
القرب ولأن اللائق بحال الامدات
يلاحظ المحمود ولا حاضرا وشاهدا
ثم يحمد واستبان منه وجه تقديم
قوله لك وان كان المقام لكونه
مقام الحمد فيقتضي تقديمه ويصح
ان يكون التقديم للتعظيم والشراف
وان يكون لتأكيد الاختصاص **والثمة**
الاستفاد من كلمة اللام اذ تقديم
الحمد ايضا يفيد الاختصاص **والثمة**
من من عليه وما يقال من ان المنة
منهية لقوله تعالى لا تبطلوا صدقاتكم

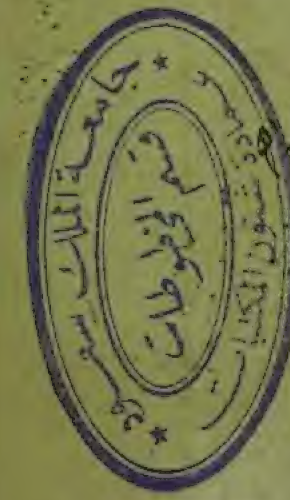
بالمن والاذى مدفوع بان المنهي عنه
هو منة النعم لا امتنان المنعم عليه وايضا
المخاطب مخصوص بغير الله تعالى
وبدل عليه قوله تعالى بمنون عليك
ان اسلموا قل لا تنزلوا على سلاسلكم بل
الله بمن عليكم ان هداكم وعلى نبيك
الصلوة والتحية لك ايضا ههنا
في التقديم على الطريقة السابقة تعظيما
لثبته وافادة للاختصاص مع بعض
النكات السابقة هناك ولو اردت
الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم
بالصلوة على النبي عليهم الصلوة والسلام
كما هو دأب المصنفين لكان اولى
اذا قلت بجلالهم تام خبري ان كنت
ناقلا بآي وجه كان **فطلب** منك
الصحة أي صحة النقل ان لم تكن
سلامة للطالب لانها لو كانت

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

قوله هو الذي
من قضيت اشارة
الى ان التحقيق ان
الدليل لا يترك
في كونه الامن
تضمنه الامن
فما بالهذه قالوا
ان القيا على الرب
في حقيقة القية
الله

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, written in a cursive style.

غاية القول ليس بدريس



عليه هذا هو الكلام في تطبيق الدليل
على انه لا يمنع النقل ما في تطبيقه على
انه لا يمنع المدعى هو ان المدعى من حيث
انه مدعى ليس بمقدمة الدليل اصلا
فلا يتوجه على المنع بالمعنى الحقيقي
وانما قيدنا المدعى بقيد من حيث هو
مدعى من حيث هو مدعى اذ قد يكون
جزا من دليل مدعى اخر فيتوجه
المنع عليه حقيقة لكنه ليس بمدعى
بل مقدمة من مقدمات هذا الدليل
واعلم ان ما ذكره المصنف انما يدل على
ما ادعاه اذ كان المنع حقيقة في
المعنى المذكور وكان معناه الحقيقي
منه فيه ايضا لا يدل على معناه
الجازي ما هو والظاهر من عبارته
انه معنى واحد مشترك بين منع
النقل والمدعى ولا شيء ههنا يصح

لذلك

هذا هو الكلام في تطبيق الدليل
على انه لا يمنع النقل ما في تطبيقه على
انه لا يمنع المدعى هو ان المدعى من حيث
انه مدعى ليس بمقدمة الدليل اصلا
فلا يتوجه على المنع بالمعنى الحقيقي
وانما قيدنا المدعى بقيد من حيث هو
مدعى من حيث هو مدعى اذ قد يكون
جزا من دليل مدعى اخر فيتوجه
المنع عليه حقيقة لكنه ليس بمدعى
بل مقدمة من مقدمات هذا الدليل
واعلم ان ما ذكره المصنف انما يدل على
ما ادعاه اذ كان المنع حقيقة في
المعنى المذكور وكان معناه الحقيقي
منه فيه ايضا لا يدل على معناه
الجازي ما هو والظاهر من عبارته
انه معنى واحد مشترك بين منع
النقل والمدعى ولا شيء ههنا يصح

هذا هو الكلام في تطبيق الدليل

لذلك سوى الطلب فمنع النقل يكون
بمعنى طلب نصيحة او صحة والمنع
المدعى يكون بمعنى طلب الدليل عليه
فالطلب مشترك بينهما وينبغي ان يعلم
ان المنع له معنيان احدهما اعم تناول
للتقضى والمناقضة والمعارضة
جميعا والثاني اخص ويقال له
مناقضة وتقضى تفصيلي ولا يتوجه
شي من هذه الثلاثة على النقل والمدعى
فان حمل المنع في عبارة المصنف على المعنى
الاول حتى تكون كلها منتفية فالدليل
الذي ذكره لا يفيد ذلك ان هو يخص
بالمناقضة وان حمل على المعنى الثاني
فالتخصيص ليس بجيد واذا عرفت
ان المدعى لا يمنع فاعلم انه اذا استقلت
به اي بالدليل منع ذلك مناجزة الي
عاريا عن السند او مع السند

هذا هو الكلام في تطبيق الدليل
على انه لا يمنع النقل ما في تطبيقه على
انه لا يمنع المدعى هو ان المدعى من حيث
انه مدعى ليس بمقدمة الدليل اصلا
فلا يتوجه على المنع بالمعنى الحقيقي
وانما قيدنا المدعى بقيد من حيث هو
مدعى من حيث هو مدعى اذ قد يكون
جزا من دليل مدعى اخر فيتوجه
المنع عليه حقيقة لكنه ليس بمدعى
بل مقدمة من مقدمات هذا الدليل
واعلم ان ما ذكره المصنف انما يدل على
ما ادعاه اذ كان المنع حقيقة في
المعنى المذكور وكان معناه الحقيقي
منه فيه ايضا لا يدل على معناه
الجازي ما هو والظاهر من عبارته
انه معنى واحد مشترك بين منع
النقل والمدعى ولا شيء ههنا يصح

ويقال له السند ايضا وما يذكر
 لقوة المنع برفع المانع وان لم يكن
 معينا في الواقع على ما قيل اعلم
 ان المنع على ما ذكره منع بعض
 مقدمات الدليل او كلها على سبيل
 التيقن لا منع الدليل لان منع الدليل
 اما ان يقرن بشاهد يدل على المنوعة
 او لا فان كان الاول فهو نقض اجمالي
 لا مناقضة وان كان الثاني فهو
 مكابرة غير مسموعة اصلا فغلي ما
 ذكره يجب حرف عبارة المصنف عن
 ظاهرها ان يقال منع مقدمة الدليل
 ويؤيده ما ذكره سابقا من ان المنع
 طلب الدليل على مقدمته ولعل الباعث
 ههنا لذلك التيقن على انه ينبغي
 ان يتوقف السائر حتى يقرر المعدل
 مجموع مقدمات دليله ثم يشرع له

فتنقض

الحق المتيقن انه

هذا هو الحق المتيقن انه

فتنقض لما تنقض وتتمكن المناقشة
 فيما ذكره بانكم كيف يجوزون منع
 مقدمة معنية من الدليل بلا شاهد
 يدل على المنوعة ولا تقدم مكابرة
 ولا بد من الفرق بينهما تأمل حتى يظهر
 لك الفرق بينهما وههنا كلام يستدعي
 المقام ايراده وهو ان الناظر في مقدمات
 ربما يجد نفسه مترددة في بعض
 منها على التيقن او في كل واحد منها
 كذلك وربما يجد نفسه حاكمة بفساد
 بعض منها على التيقن او بفساد كل
 واحد منها كذلك وربما يجد نفسه
 حاكمة بفساد المجموع بحيث هو مجموع
 وغير حاكمة بفساد كل واحدة منها
 على التيقن وعلى الثاني يصح ان يكون
 مانعا وطالبا لدليل عليها كذلك
 حينئذ يكون مانعا وايضا يصح ان

هو
تدبر
انما هي
التي هي
مفاتيح
التي هي
مفاتيح
التي هي
مفاتيح

النفق

النقض غصب بل المعارضة الضمان
وما هو جوابكم فهو جوابنا وعلى
الثالث يكون ناقضا نقضا اجماليا
فقط ولا يدفع السند بالمنع والا
بطل الا اذا كان مساويا للمنع فحينئذ
يدفع بالابطال اعلم ان الكلام من
المطل على سند المنع على وجهين
الاول على سبيل المنع وهو لا يفيد
سواء كان السند مساويا او لا لان
منع المنع ومنع ما يؤيده لا يوجب
اثبات المقدمة المتكسرة بالمنوعة
التي يجب على المطل عند منع المانع
اثباتها والثاني على سبيل النفي
بالدليل او بالتنبية وهو انما يفيد
اذا كان السند مساويا له بحيث يلزم
من دفع السند دفع المنع ولهذا
التفصيل عمننا الدفع في كلام المصنف

قولنا الا اذا كان ما وباء بمعنى ما واداة لند
الحسنه ما وانه لا ينقأ من الاربعه ذواته الخمسة ونقصها
المعنى قولنا لانما ان الاربعه ذواته الخمسة لم لا يجوز
ان يكون فردا فان قولنا الاربعه ذواته الخمسة لم لا يجوز
الاربعه هيست زوج وكذا الحال في قوله ما ولقولنا
من كلام الحق المسمى الذي ذكرناه استقام
من بعض المحققين من اشياخنا انه منه

اولا وخصضا ثانيا الا بطل ويمكن
ان يخص الدفع في الا بطل في كلام
المصنف كما هو الظاهر ويكون المعنى
لا يبطل السند الا اذا كان مساويا
فانه حينئذ يبطل لكن يكون الكلام
على السند على سبيل المنع من تركه
بالكلية في المتن على هذا التوجيه
وانت خير بان مجرد المساواة لا
يتلزم ان يكون السند بحيث يلزم
من انتفاء السند انتفاء المنع او عدم
انفكاك شيء منهما عن الاخر يكفي
فيها وان لم يتحقق اللزوم بينهما وهو
ظاهر حينئذ لا يكون دفع السند
المساوي على اطلاقه معنيهم انهم
يقولون كذلك وان كانت عبارة
المصنف قابلة للتوجيه فافهم فان
سبيل السند على ما نقلتموه وهو ما

يرد

ما يذكر لتقوية المنع بزعم المصنف وان
لم يكن مفيدا في الواقع حينئذ يجوز
ان يكون اعم فتفيد دفعه كالمساوي
فلا يصح صرف دفع السند في المساوي
قلنا عدم دفع السند اعم على تقدير
جوازها لانه لا يلزم من دفعه
دفع المنع كما هو في الاخص حتى يرد
ما ذكرتم بل ان السند لو كان اعم كان
جامعا للمقدمة المحنوعة تحقفا
لمعنى العموم فاذا ابطاله يضرب المثل
اذ تبطل بسببه مقدمته كما يبطل
منع السائل تأمل فعبه ما فيه او نقض
الدليل وههنا محمول على ظاهره كونه
بالتخلف اي تخلف الحكم عن الدليل
وههنا سوال مشهور وهو ان النقض
لا يخص بالتخلف المذكور بل هو عبارة
عن منع الدليل بان يقال ان هذا الدليل

عن صريح ما يتخلف الحكم المذكور عنه
اولا ستزامه لفساد اخر على اي وجه
كان من خصوصيات او عورض اي
الدليل ولو فرض بما ادعى المدعى على
ما قيل لا حصل السياق الكلام وايضا
المعارضة ظاهرة في الدليل من المدعى
بدليل يخلاف اي بدليل يدل على خلاف
ما يدل عليه دليل المعلن او ينقضه
سواء كان دليل المعارض عين دليل
المعلن كما في المناظرات العامة
الورود فيسمى معارضة بالقلب
او كان صورته كصورته فيسمى
معارضة بالمثل ولا تعارضة بالغير
ولما كان السائل مستد لا يراها ففي
الصورتين اي النقض والمعارضة
مرت ما نفا اي سايلو يعني ان المعلن
الاول في الصورتين يصير ما نفا

سايلو

سايلو فكما ان السائل هناك ثلاثه
مناصب كذلك للمدعى الاول في كل واحدة
من هاتين الصورتين تلك المناصب
وما يقال من ان المعارضة لا تعارض
فان فاسد غير معتد بها ويمكن ان
يجعل المانع في عبارة المص على المناقض
وهو الظاهر لكن الاول اولى واعلم
ان ترتيب المنوع على ما ذكره المحقق
المرادي في المحاكمات هو ان النقض
مقدم على المناقضة وهي على المعارضة
فالقدم المص النقض على المناقضة
وهو الظاهر كما ان الاول اولى واعلم
ان ترتيب المنوع لوافق الوضع الطبع
وايضا ان المنوع الثلاثة تجري في
البيِّنات ايضا كما لا يخفى على من له
تبصير فالنقض على الدليل ما لا اكتفائه
بالاصل او يجعل الدليل اعم مسامحة

بان تقول الظاهر انه متعلق بقوله
في صدر الرسالة اذا قلت بكلام
اي هذا شروع في تمثيل جميع ما سبق
الله تعالى تكلم بكلام اذني وهو ما
لا يسبق على وجوده عدمه ناقلا
عن المقاصد الظاهرة اسم كتاب
لكنه ليس هو المشهور لانه لا يفتق
التفتا زاني والمصنف مقدم عليه
فان طلب النقل فتحضر المقاصد
او مدعيا بدليل انه استند الكلام
حقيقة الى ذاته وفي بعض النسخ
اليه اي الى ذاته قال النسخة
واحد وكلم الله موسى تكليم هذا
بيان اسناده الى ذاته تعالى وفيه
ان هذا الدليل على تقدير تمامه انما
يدل على ان الكلام صفة ثابتة له
تعالى واما على انه موجود في نفسه

بوجود غير مسبوق بالعدم فلا
لا حتم ان يكون كالقدم الذاتي والوجود
الذاتي ولا يلزم من كون الشيء صفة
شيء وثابتا له كونه موجودا وثابتا
في نفسه مطلقا فضا عن يكون
في الازل والا يلزم ان يكون للوجوب
تعالى صفات موجودة اذلية اكثر
من ان تخصي مع انه ليس كذلك
فقل وعقلا فان قيل المدعى ليس
الا ان الكلام صفة ثابتة له اذ لا
ووجوده في نفسه ليس بما خور
في المدعى فتدفع الشبهة قلنا هم
يقولون بوجوب الكلام وبعده
من الصفات القديمة وويلهم هو
هذا على ان كونه ثابتا في الازل
ايضا لا يلزم من الدليل فيه ما فيه
وفيه ما فيه فيتمتع بكونه ازا

بان يقال لا نسلم انه اسنوه الى ذاته
 حقيقة لم لا يجوز ان يراد خلق
 الكلام على سبيل المجاز سواء كان في
 النسبة او في الطرف فيندفع بالمثل
 تقريره ان الحقيقة اصل والمجاز فرع
 فلا يحتاج الى دليل ارادة كحقيقة
 وانما الدليل على من زعم انه اراد غير
 المعنى الاصيل او ينقض بالحاشي
 بان يقال انه اسنوه لخلق الى ذاته
 كالكلام حيث قال الله تعالى خلق
 سبع سموات الاله فيوجد الدليل
 الدال على ان الكلام صفة ازلية
 في كافي ايضا مع انه او اضافي
 اذ هو عبارة عن تعلق القدرة
 بالقدور فتختلف الحكم عن الدليل
 والله اشار بقوله فيقول انه اضافة
 القدرة الى القدور والقدرة صفة

ازلية

ازلية في لخلق ايضا مع انه او اضافي
 اذ هو عبارة عن تعلق القدرة بما
 للقدور فتختلف الحكم عن الدليل
 والله اشار بقوله فيقول انه اضافة
 القدرة الى القدور والقدرة صفة
 صفة ازلية تؤثر في القدور وان
 عند تعلقاتها بها فيمنع مستد بان
 حقيقي بان يقال لا نسلم انه اضافة
 لم لا يجوز ان يكون صفة حقيقية
 كالقدرة او يعارض بانها تادية
 الحروف كحادثة تفرده ان يقال ان
 وليكم وان دل على ان الكلام صفة
 ازلية قاعمة بذاته تعالى لكن عندنا
 ما يدل على انه ليس كذلك وهو ان
 الكلام مركب من الحروف كحادثة وكل
 ما كان كذلك لا يكون ثابتا في الازل
 وقد علم من هذا المقدم ما في عبارة

المص من المسألة اذ الكلام ليس
تأدية لحواف بل هو مركب من لحواف
كما ذكر وهو المراد ويؤيده قوله
فيمتنع بان يقال انا لانسم ان الكلام
مركب من لحواف وسنده هذا المنع
قوله ان الكلام لفي الفوائد وانما جعل
الكلام على الفوائد ليلا الكلام
الاول بالمعنى الغير المشهور الذي
قال به القائلون بان الله تعالى متكلم
والثاني بالمعنى المشهور ولما كانت
هذه المسئلة من خواص علم
الكلام وما حوزة ههنا على سبيل
التتميل وكان تفصيلها غير مناسب
لهذه الرسالة اقتصرنا على تقرير ما
فيها وتوضيحه ولم نؤثر ازايا عليه
نصدا به لكن نورد مسئلة مشهورة
متعلقة بنفسها هذا فان حقيقتها ينبغي

المبتدئين

للمبتدئين وهي ان المعارضة في
المعقولات كالنقض في الدلائل
بان يقال ان دليلكم لو كان بجميع متدا
صحيحا لما صدق نقيض مدلوله
لكن عندنا دليل على صدقه فلا يكون
صحيحا فبحون محصل المعارضة
نقضا اجماليا فانها تدل على دليل
المطلوب فما لا يتحقق ان يستدل
به على المطلوب ووجه التخصيص
بالمعارضة في الدلائل العقلية
انها ملزومات بالثبوت الى
مدلولها لا يتخالف الاولات
النقلية اذ هي امارات على تحقيق
المدلول ولا يلزم من تحقق امارات
الشيء تحقيق ذلك الشيء هذا ما
قالوا في بيان هذه المسئلة وانت
خير بان ما ذكره في بيان كون



كون المعارضة في قوة النقص انما يدل
 على ان كل دليل عقلي يعارض بمان ان
 ينقض لكن لا يمكن ان يكفى في كونها
 في قوة اذ ماله الاستدراك واستدراج
 الشيء شيئا لا يقتضي كونه في قوة
 وما ذكره في وجه التخصيص ما يتم
 اذ كان كل دليل عقلي ظاهرا وكليا
 المقدم متين غير واقعية وايضا للزوم
 في مطابق الدليل المتبادل لهما فكيف
 يكون الدليل مازوفا والنقطة غير
 مازوم وبأجمل الفرف عقلي ما ينبغي
 ولتختم الكلام على هذا المقدار لئلا
 ينجر الى اللال والى الله المرجع والمآل
 اعلم ان كواشي المسنوية الى المحقق الشريف
 قدس سره لهذه الرسالة لما لا يظفرها
 في نسخ مقددة ووجدت بعضها
 سقيمة ولم يبق اعتماد عليها لم التزم

نقلها

نقلها بل قررت الكلام على وجهه
 لا خطئه ووقع في بعض تقريراتنا
 موافقا لتقريره وبعدها غير موافق
 له فتامل وانصف فان وجدت
 حقا فاتبعه والا فاصاحه فان
 الله لا يضيع اجر المحسنين وحده
 لله رب العالمين وصلى الله
 على من لا نبي بعده محمد وآله
 وصحبه وسلم تسليما كثيرا كتبها بنفسه
 ولعن شأ الله تعالى من بعده المفسر
 الى فضل ربه ذي البرحمين
 ابراهيم المكي كوفي عامه
 الله بلطفه كوفي كان
 الفاع من نسخها
 يوم الاربعاء
 نصف عاوي
 الاول من شهر
 اربعه وثمانين
 وما بينه

٢٥
الاستعارات للعلامه
ابن الليث القندي
قدس
سره
له

من الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل العلم نوراً
والفهم قوة والعبادة طيراً
والصلاة عملاً والجهاد سبلاً
والجنة داراً والموت ساعة
والقبر مأوى والنجاة نعمة
والعقل آلة والحكمة غاية
والعلم زاد والدين راية
والإيمان حصان واليقين سيف
والصدق حبة والعدل ميزان
والزهد دواء والرضا عافية
والغنى كربة والفقر زينة
والسيف قاتل والمنطق بطل
والجود جنة والبخل جهنم
والكرم منة والكبرياء شدة
والسخاء ثروة والجبن ذلة
والكفر كفر والفساد فساد
والظلم ظلمات والحق نور
والبركة خير والشر هلاك
والخير كله في الدين والدين كله في الله

حسنه

الفرق بينه كما لم يخفوه
وبين كما لم الذي يريد
الفرق بينه كما لم يخفوه

المال ربحوه سنا ولا حلالا
لانية فافعلوا المشيئة
وجوههم اذ لا بد لهم
غير ذلك سيجوز ان لا
لا تفعلوا ان سيجوز ان لا
في عظام في اية ففعلوا
بالطيرة وان الكاذب
الذي لا يحرمه سنا ولا حلالا
كلية ام يشهدوا الناس
يعفون
مرسل
واراد
وفعلوا

فريدة مانعة عن ارادته ان كانت علامة
غير الشاهبة فجازرسل والافرحمة
الفريدة الثانية ان كان المتعا
اسم جنس اي اسما غير مشتق فالاستعا
اصلية والافترعية لجريا نها في اللفظ
المذكور بعد جريا نها في المصدر ان كان
المستعار مشتقا وفي متعلق معنى
الخوف ان كان حرفا والمراد بمشعاع
معنى خوفنا يعبر به عنه من المعاني
المطلقة كالابتداء وكوه وانكر السقية
السكاكي ورددتها الى الكنية كما ستعرف
الفريدة الثالثة ذهب السكاكي
الى انه ان كان المستعار له محققا حقا
او عقلا فحقيقية والافترعية وتنكف
لك حقيقة الفريدة الرابعة
الاستعارة ان لم تقترن بما يليق شيئا
من المستعار منه والمستعار له فطلقة

و قد اصابه عليه السلام وكلمتها حجاز
الواقعة كقولهم فهو المطلق العام
الخاص والقرينة في الاول الحديث
في حاله اه تويد

كوريت اسدا وان قرنت بما يلزم
 المستعار منه قرنت كوريت اسدا
 في كماله لبد اضفاره لم تقام وان
 قرنت بما يلزم المستعار له في دة كور
 ريت اسدا شأني السماع اي تام السماع
 والترشيح المبلغ لا شأنا له على تحقيق
 المبالغة في التشبيه والاطلاق
 ابلغ من التجريد واعتبار الترشيح
 والبيد انما يكون بعد تمام الاستعار
 فلا تعد قرينة المرحلة تجيدا كوريت
 اسدا يرمي ولا قرينة المكينة ترشحا
 الفريدة الخامسة الترشيح
 يجوز ان يكون بآيا على حقيقة
 تابعا للاستعارة لا يقصد به الايقونة
 ويجوز ان يكون مستعار من ملائم
 المستعار منه ملائم المستعار له ويكمل
 الوجهين قوله تعالى واعتصموا بحبل

الله

الله جميعا حيث استعير بحبل الله
 وذكر الاعتصام ترشحا انا باقيا على
 معناه او مستعارا للوقوف بالعلم
 الفريدة السادسة المجاز
 المركب وهو اللفظ المركب المتعمل
 في غير ما وضع له مع قرينه كما لمفرد
 ان كانت علاقته غير المشابهة فلا
 يسمى استعارة والاسمى استعارة
 تمثيلية كوراني اراك تقدم رجلا
 وقواخر افرى اي تدرده في الاقدام
 والاعجام لا تدرى اهما اجري
 الفصل الثاني في تحقيق
 معنى الاستعارة بالكناية اتفقت
 كلمة القوم انه اذا شبه امر باخر
 من غير لزوم يثني من اركان
 التشبيه سوى التشبه ودل عليه
 بذكر ما يخص التشبه به كان هناك

استعارة بالكناية لكن اضطرت اقول
والقرص لها في ثلاثة فزايد فزيلة
بفريدة اخرى لبيان انه فعل يجب
ان يكون المشبه في الاستعارة بالكنا
مذكورا بلفظه الموصوع له امر لا
الفريدة الاولى ذهب السلف
الى ان الاول الذي ثبت للمشبه من
خواص الاستعارة لفظ المشبه
به المستعار للمشبه في النفس
الرموز اليه بذكر لازمه من غير
تقدير له في نظم الكلام وذكر الازم
قرينة له على قصده من عرض الكلام
وحينه وجه تسميتها استعارة
بالكناية او مكنية ظاهر واليه
ذهب صاحب الكثاف وهو
المختار الفريدة الثانية
يشعر ظاهر كلام السكاكي بانها

لفظ

لفظ المشبه المستعمل في المشبه
به وادعاء انه عينه واختار البيهقي
ردها بجعل قرينتها استعارة بالكناية
وجعلها قرينتها على عكس ما ذكره القوم
في مثل نطقت كمال من ان نطقت
استعارة لدلت وكال قرينة ويرد
عليه بان لفظ المشبه لم يستعمل
الا في معناه فلا يكون استعارة وهو
قد صرح بان نطقت مستعار للامر
الوهمي فيكون استعارة في الفعل
والاستعارة في الفعل لا تكون
الابعية الفريدة الثالثة
ذهب فخطيب الى انها التشبيه
المضري في النفس وح لا وجه لتسميتها
استعارة الفريدة الرابعة
لا شبهة في ان المشبه في صورة الا
استعارة لا يكون مذكورا بلفظ المشبه كما
بالكناية

في صورة الاستعارة بالاسماء
 المصروفة وانما الكلام في وجوب
 ذكره بلفظه ولكن عدم الوجوب
 لجواز ان يشبه شيئا بامر من يستعمل
 لفظ احدهما فقد اجمع المصرفة
 والمكنية مثاله قوله تعالى فازلقها
 الله لباس الجوع والخوف فانه شبه
 ما غشي الانسان عند الجوع من
 اثر الضر من حيث الاستعمال
 باللباس فاستعمل له اسما ومن
 حيث الكراهية بالطعم المالبس
 فتكون استعارة مصرفة نظر الى
 الاول ومكنية نظر الى الثاني
 وتكون الازاقة تخيلا والعقد
 الثالث في كفيين قرينة الاستعارة
 بالكناية وما يذكر زيادة عليها
 من ملامات المشبه به في نحو

خالبر

خالب المنية ثبت بفلان وفيه
 ست فايد الفريدة الاولى
 ذهب السلف الى ان الامر الذي
 اثبت للمشبه من خواص المشبه
 به يستعمل في معناه كقبي وانما
 المحاذ في الاثبات وبمعونة استعارة
 تخيلية وتكلمون بعدم انفكاك
 المكنى عنه عنها واليه ذهب
 الخطيب الفريدة الثانية
 جوز صاحب الكتاب كونه استعارة
 حقيقية للذي المشبه كما في
 قوله تعالى يفتنون عهد الله
 حيث استعمل كحل للعهد والنفذ
 لا بطلاله الفريدة الثالثة
 جوز السكاكي كونه يستعمل في امر
 وهي توهمة الكلام يشبهها بمعناه
 كقبي وبمعونة تخيلية ولا يخفى

انه تعسف الفريدة الرابعة
 المختار في قرينة المكينة انه اذا لم يكن
 للمثبه المذكور تابع يشبه رادف
 المشبه به كان باقيا على معناه الحقيقي
 وكان اثباته استقارة تخيلية كخالب
 المنية وان كان له تابع يشبه
 ذلك الرادف المذكور كان مستقارا
 لذلك التابع على طريق اليقظة
الفريدة الخامسة كما يسمى
 ما زاد على قرينة المرححة من تلايمات
 المشبه به ترشحا كذلك بعد ما
 زاد على قرينة المكينة من الملايمات
 ترشحا لها وتجاوز جعله ترشحا للتخيلية
 اما الاستقارة الحقيقية فظاهر
 وكذا التخيلية على ما ذهب اليه
 السكاكي لان التخيلية مفرحة
 عنده واما الاستقارة التخيلية

على قدر

على منذهب السلف فلون الترشيح
 يكون للبحار العقلية ايضا بذكر ملايم
 ما هو له كما يكون للبحار اللغوية الماهل
 بذكر ما يلائم الموضوع له وللتنبيه
 بذكر ما يلائم المشبه به والاستقارة
 المرححة كما سبق ووجه الفرق
 بين ما يجعل قرينة ويجعل نفسه
 تخيلا او استقارة حقيقية وان
 ما يجعل زائدا عليها وترشحا قوة
 الاختصاص بالمشبه به
 فايها اقوى اختصاصا
 وتعلقا به فهو القرينة
 وما سواه
 ترشيح

كتبها بنفسه ولما اراد الله من بعده
 المفتقر الى ربه ذي البر الكفى
 ابراهيم الملكي كفى عالمه
 الله يلطف كفى
 في حله

المكينة

او اشارة طيلة